الصباح الاقتصادية
12
العدد 1950 - السنة السابعة
الإثنين 6 ذو القعدة 1435 - الموافق 1 سبتمبر 2014
Monday 1 September 2014 - No.1950 - 7th Year

في الذكرى 36 لافتتاح أعماله

«غلوبل فايننس» تمنح «بيتك» جائزة أفضل بنك إسلامي في العالم

■ بدأ بفرع صغير في ظروف غير مواتية واصبح لديه 375 فرعاً وأصوله تقترب من 17 مليار دينار

■ جعل المعاملات المالية الإسلامية واقعاً يومياً لملايين الأفراد وأدوات مقبولة ومطلوبة في الأسواق العالمية الكبرى

المرحوم احمد يزيع الياسين وسط حشد من العملاء في افتتاح فرع المركز الرئيسي

حاز بيت التمويل الكويتي «بيتك» على جائزة «أفضل بنك إسلامي في العالم» للعام 2014 من مجلة «غلوبل فايننس» العالمية تقديرا لريادته ومساهماته الايجابية في تطوير صناعة الصيرفة الإسلامية، وتنوع وتعدد انجازاته خلال مسيرة متواصلة من النجاح والنمو، وتاتي الجائزة في ذكرى بدء التشغيل الفعلي ل «بيتك» قبل 36 عاما حيث افتتح «بيتك» اعماله للمرة الاولى في 31 اغسطس 1978 .

وقد استطاع «بيتك» على مدى اكثر من ثلاثة عقود ونصفان يجعل من المعاملات المالية الإسلامية واقعا يوميا لملايين الافراد في كثير من المجتمعات، وادوات مقبولة ومطلوبة في معظم الأسواق العالمية الكبرى،ونجح في فترة قصيرة، في إرساء دعائم اقتصاد موازٍ للمعاملات التقليدية العريقة،وساهم في وضع البناء التشريعي والتنظيمي للمعاملات والخدمات القائمة على الشريعة، وتوفير كوادر بشرية مؤهلة انتقلت بصناعة الخدمات والمنتجات المالية الاسلامية الى افاق عالمية واسعة معتمدة على قيم الابتكار والالتزام، مما جعل «بيتك» المرجع في مجال عمله على مستوى العالم .

وبعد ان تحول حلم انشاء «بيتك» إلى حقيقة راسخة الان، بالنظر الى البداية المتواضعة بفرع واحد عند بداية العمل في رمضان 1398هجري، الموافق 31/8/1978م، لكن الاقبال كان كبيرا اذ سجل اليوم الاول فتح 170 حسابا، ورغم التشكيك في استمرارية «بيتك»لأيام اوشهور قليلة،فقد تحول الى بنك عالمي لديه الآن 375 فرعا حول العالم، وأصبح بعده الاقتصاد الإسلامي لغة عالمية معروفة،ومتداولة بين العامة وفي أسواق المال العالمية.

كما فتح «بيتك» الباب لإنشاء صناعة مالية اسلامية مزدهرة تعمل في الكويت الان،وساهم بدوركبير فيتكوين عناصرها الرئيسية المتمثلة في البنوك الإسلامية والشركات والمؤسسات المالية الاستثمارية، بالإضافة إلى شركات التامين التكافلي، مما جعل الكويت الاقرب الى ان تكون مركزا مهما ومتميزا لهذه الصناعة على مستوى المنطقة والعالم ، نظرا لتوافر كافة العناصر اللازمة لتطوير هذه الصناعة واهمها الكوادر البشرية المتميزة والخبرة الطويلة والامكانيات المادية .

حرص«بيتك» على أن يضع عملائه في مقدمة اهتماماته منذ اليوم الاول، فاصبح اكبر البنوك الكويتية من حيث الحصة السوقية،والاكثر في عدد الخدمات،وامتد نشاطه إلى قطاعات اقتصادية متعددة حققت له توسعا ناجحا في محيطه المحلي والإقليمي والعالمي بشكل متوازن وايجابي،وعززتتوسعات «بيتك» الخارجية في الأسواق العالمية الثقة والمصداقية التي يتمتع بها، ونظرا لذلك اصبحت المعاملات والمنتجات المالية الإسلامية قطاعا أساسيا ومؤثرا في الاقتصاد العالمي ومكونا مهما في أسواق المال حول العالم، وبذلك مثلت تجربة «بيتك» فخرا للقطاع الخاص الكويتي، ونموذجا يحتذى .

ويشكل«بيتك» بحجم خدماته ومنتجاته في المجالات الاستثمارية والعقارية والتمويلية والمصرفية والتجارية،أحد كبار صناع السوق، بحكم شريحة عملائه وتوسع أنشطته وشموليتها، و«بيتك» الأول في تمويل المستهلك والقائد في تمويل العقار حيث وفر بخدماته العقار المناسب لنحو 35 الف أسرة كويتية،ويقدم مجموعة من الخدمات التجارية في مجالات السيارات والأثاث والأجهزة الإلكترونية والكهربائية ويستقطب نحو 7الاف تاجر ومورد.

وحقق «بيتك» مؤشرات قياسية على مدى تاريخه،انعكاسا لقوة مركزه المالي وقدرته على مواصلة النمو،فقد شهدت غالبية المؤشرات المالية الأساسية ل«بيتك»تزايدا ملحوظا،،حيث حافظ البنك على النمو المتزن في مؤشراته المالية على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها منذ نشاته،وبيئة الأعمال غير المواتية التيعمل فيها ،ليبرهن «بيتك» دوماعلى قوة ومتانة وضعه العام، وقدرته على تنفيذ خططه الاستراتيجيةللنمو والتوسع ومواجهة المنافسة محليا وعالميا .

وتميزت سياسة«بيتك» في التوسع نوعيا وجغرافيا بالدخول في قطاعات استثمارية حقيقية واعدة وقليلة المخاطر في أسواق منتقاة ومدروسة بعناية من خلال مجموعة البنوك والشركات التابعة داخل وخارج الكويتوالتي اثبتت نجاحا مشهودا وباتت تشكل رافدا أساسيا لميزانية البنك، وبدا «بيتك» مسيرة التوسع الدولي بعد عشر سنوات من بداية العمل في الكويت، بافتتاح «بيتك- تركيا» ثم بإنشاء العديد من الشركات والمحافظ والصناديق الاستثمارية ذات الاداء المتميز، ثم بادر «بيتك» الى افتتاح «بيتك-البحرين » ثم «بيتك- ماليزيا» واخيرا بيت التمويل الكويتيالسعودي.

وتتزايد الثقة في مستقبل «بيتك»،نظرا لسلامة بنية الأداء الرئيسي للبنك، وتعاظم حصته السوقية،واستمرار منهجيته في انتقاء اصول قيمة ونوعية ذات جودة عالية لتصل حاليا الى نحو17 مليارديناراً، حوالى 60مليار دولار»، مما يمكنه من مواصلة دوره الريادي،والوصول بصناعة الصيرفة الإسلامية إلى مجالات جديدة،بعد ان حقق انجازات نوعية في هذا المجال،مثل وضع أسس التعاون بين البنوك التقليدية والإسلامية في مشروع واحد،والتي بدات بالشراكة في تمويل مشروع ايكويت للبتروكيماويات بالكويت، ثم قيادة عملية تحويل أول بنك تقليدي إلى إسلامي وهو مصرف الشارقة الإسلامي، كما استطاع «بيتك» ان

يفعل ادوات إسلامية عديدة لقيت رواجا في الأسواق العالمية مثل الإجارة والصكوك، وأرسى القواعد الشرعية والتنظيمية لعمليات كثيرة في مجال التامين التكافلي والاستثمار والتمويل وغيرها.

ويولي«بيتك» تركيزا كبيراعلى تطويرالاداء العنصر البشري وجودة الخدمة وتحسين مستويات العمل، بشكل يتوافق مع المعايير العالمية والالتزام بالضوابط الشرعية التي تعد من أسس التميز في عمله، وتؤكد الارتباط الوثيق بين مشاريعه وأعماله ومنتجاته وخدماته وقواعد منهجه الشرعي،التي تعني أن يكون دوره تنمويا حضاريا في المجتمعات التي يعمل فيها.

وعمل «بيتك»على توظيف عالمية بيتك وشمولية خدماته وانتشاره على المستوى الدولي لخدمة العملاء بحيث أصبح العميل يشعر بشكل مباشر بمزايا التوسع الدولي وينال مستوى من الخدمة يجودة لا تقل عن نظيره في أي بنك عالمي كبير، حيث عزز «بيتك» من جهوده المنصبة نحو الاهتمام بالعميل واستقطابه بطرح خدمات ومنتجات مناسبة والتوجه الى شرائح جديدة من العملاء، وتعزيزدورالفروع وواصل استقطاب كفاءات وقدرات بشرية متميزة باعتبار خصوصية واهمية العنصر البشرى الذي يجب أن يتمتع بالمهارة والقناعة في آن واحد،وحرص«بيتك» على توسيع دوره الاجتماعي من خلال دعم قدرات المجتمع وافراده بشكل يشمل نواحي الحياة المهمة مثل الصحة والتعليم وتاهيل الخريجين ورعاية القدرات والطاقات المبدعة،وتاصيل القيم والمفاهيم والنبيلة ودعم جهود محاربة الأخطار التي تهدد المجتمع.

■ فتح الباب لإنشاء صناعة مالية إسلامية في الكويت

السعري يستهدف مستوى 7500 نقطة

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة في أولى جلسات الأسبوع

مؤشرات البورصة تتلون بالأخضر

انهت المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية جلسة أمس على ارتفاع جماعي في الأداء، حيث حقق المؤشر السعري نموا عند الإغلاق بلغت نسبته 0.36% بإقفاله عند مستوى 7430.51 نقطة محققا مكاسب بحوالي 26.7 نقطة.

من ناحية اخرى، ارتفع المؤشر الوزني في نهاية جلسة امس بنسبة 0.22% بإقفاله عند النقطة 492.05 رابحا أكثر من النقطة، فيما انهى مؤشر (كويت 15) التعاملات على ارتفاع نسبته 0.26% بإقفاله عند مستوى 1200.41 نقطة رابحا 3.1 نقطة تقريبا.

وكان مستشار التحليل الفني لحركة اسواق المال، نواف العون، قد قال لـ «مباشر» في مستهل جلسة أمس أن المقاومة الحالية للمؤشر السعري تقع عند مستوى 7415 نقطة وتجاوزها يوصلنا إلى مستوى 7436 ومنه إلى 7451 نقطة وهي متطلة مهمة لمرور الترند الهابط الرئيسي والي ان تمكن من اختراقه ينتهي التصحيح باذن الله لاستهداف قمم جديدة، بينما الدعم الحالي للمؤشر يقع عند مستوى 7392 نقطة وكسره يوصلنا إلى مستوى 7380 نقطة ومنه إلى 7359 نقطة.

ويرى محللون أن الخلافات الخليجية في طريقها للحل وبالتالي سوف ينعكس ذلك على اسواق المنطقة بالإيجاب الفترة القادمة، وربما نشهد قفزات سعرية للأسهم، سواء كانت الصغيرة منها أو القيادية، وربما

وتصدر سهم «تمويل خليج» قائمة انشط تداولات أمس على مستوى الكميات مع نهاية جلسة امس، وذلك بحجم بلغ 30.3 مليون سهم تقريبا جاءت من خلال تنفيذ 286 صفقة حققت قيمة تداول بنحو 1.3 مليون دينار، مع ارتفاع للسهم بنسبة 1.18% بإقفاله عند مستوى 43 فلس.

فيما تصدر سهم «المباني» قائمة انشط قيم التداول بنهاية التعاملات محققا قيمة تداول بلغت 1.35 مليون دينار تقريبا بعد تنفيذ 48 صفقة على نحو 1.27 مليون سهم، مع تراجع للسهم بنسبة 3.7% بإقفاله عند مستوى 1.04 دينار خاسرا 40 فلسا كاملة.

وبالنسبة لأكثر ارتفاعات امس، فكانت من نصيب سهم «قرين قابضة»، حيث حقق السهم امس نموا نسبته 8.2% تقريبا، بينما تصدر سهم «صلبوخ» قائمة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته حوالي 7.6%.

واحتل قطاع «التكنولوجيا» صدارة ارتفاعات القطاعات امس، حيث حقق نموا بحوالي 1.83%، بينما سجل قطاع «الاتصالات» أكبر الخسائر وانخفض مؤشره عند الإغلاق بنسبة 0.93% تقريبا.

حصة الصادرات تزيد من السعودية وقطر والإمارات وعمان وستزيد العام المقبل من الكويت

الصين تخطط لشراء أكبر حصة من صادرات النفط الخليجي

رسم بياني يوضح تزايد نسبة الصادرات إلى الصين

تعتمد العلاقة بين الصين ودول الخليج على قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تزويد الصين بالنفط بثبات خلال العقد القادم، وبالمقابل، لن تجد دول الخليج مستهلك مماثل للصين مع توقعات ارتفاع حجم الطلب منها في السنوات القادمة.

ودليل على ذلك هو العقد المبرم في منتصف شهر أغسطس بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة «سينوبك» الصينية الذي يهدف مضاعفة حجم الصادرات اليومية، حيث يؤكد العقد الجديد تصدير 300 الف برميل من النفط يوميا من الكويت إلى الصين خلال العقد القادم، وهو ضعف حجم الصادرات ضمن الإتفاقية الراهنة التي ستنتهي قريبا. بالعقد الجديد، سيتم تصدير 10% من إنتاج الكويت إلى الصين، ومن المتوقع أن يزيد هذا الحجم كما نقلت وسائل الإعلام عن مسؤولي مؤسسة البترول الكويتية بان الصادرات قد تزيد إلى ما بين 500 الف و800 الف برميل في اليوم بعد ثلاث سنوات.

أما السعودية، فهي في صدارة الدول المصدرة للنفط إلى الصين، حيث تصدر 1.2 مليون برميل من النفط في اليوم، أي 20% من إجمالي واردات الصين من النفط. كما ارتفعت حصة قطر من 5.5% إلى 6.6% من إجمالي الصادرات النفطية إلى الصين، وشهدت الإمارات ايضا زيادة ولكن متواضعة في الصادرات إلى الصين.

مع ذلك، لا تعتبر المنطقتين كل منهما شريك الآخر المفضل إذ أن الصين تفرض شروطا صارمة على العقود مع الخليج بما أنها تشتري بكميات كبيرة. على سبيل المثال، حاولت الكويت دخول قطاع التوزيع في سوق الوقود المحلي الصيني، ووقعت مؤسسة البترول الكويتية مع «سينوبك» عقد بناء مصفاة في جنوب الصين في عام 2004. ولكن العملية واجهت عقبات كثيرة وأصبح في الوقت الراهن من غير المؤكد أن يكون للكويت دورا في اتمام المشروع. فالهيئات الصينية تتردد في فتح أسواق محلية استراتيجية لمستثمرين من الخارج، وإن كانوا شركاء استراتيجيين.

في الوقت ذاته، لا توفر دول الخليج افضل وضع للمستوردين الصينية. عادة، تفضل الصين ابرام اتفاقيات مع منتجي النفط الذين يسمحون لها دخول هيكلة الاسهم في شركات النفط، أو حتى أن يكون لها مساهمة في عملية الإنتاج. هذه الحالة غير واردة في دول الخليج التي لا تحتاج إلى توفير مثل هذه الاتفاقيات لأن قطاعها حكومي، وإدارتها مهنية ذات كفاءة عالية، وتمتلك موارد كثيرة. إضافة إلى ذلك، تعتمد استراتيجية الصين على تنويع قاعدة مزودي النفط لها، ودول الخليج تزودها اليوم بثلث حاجتها منه. وأخيرا، تهتم الصين بالاستقرار، ومنطقة الشرق الأوسط تمر اليوم بفترة غير مستقرة.

لكن العلاقة التجارية بين الصين ودول الخليج ملزمة لأن تتطور وتزيد. فالصين تحتاج كميات كبيرة من الطاقة في انتقالها الحالي إلى إقتصاد موجه على المستهلك، ومخططها لاستكشاف النفط الصخري اثبت انها غير واقعية. خفضت الحكومة الصينية اهدافها لعام 2020 بإنتاج الغاز الصخري وغاز عروق الفحم من 160 مليار متر مكعب إلى 60 مليار فقط. لذا يبقى النفط المستورد هو الحل الأمثل لتلبية احتياجات الصين من الطاقة. والمنافسة لتزويد الصين بالطاقة حادة، إذ من المتوقع أن تنخفض حصة السعودية

الفضة تتجه بقوة نحو مستوى 19.50 دولاراً للأونصة

الذهب يهبط إلى 1276 دولاراً بفعل قوة الدولار

ذكر رجب حامد - الرئيس التنفيذي لشركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة - ان الذهب حافظ على استقراره الاسبوع الماضي بالاتجاه نحو مستوى 1300 دولار مستفيدا من الهدوء الذي سيطر على البورصات الاوربية و الامريكية و متخذا من زيادة حده التوترات في الحدود الاوكرانية مركزا للعودة الى الارتفاع بعد ان توقع الكثير ان يتجه الذهب نحو مستوى 1266 دولار و بعدها مستوى 1242 دولار بفعل ايجابيات البيانات الامريكية و احتمال الانتهاء من خطط التيسير الكمي و البدء في التفكير بتحريك اسعار الفائدة و انهى الذهب تداولات شهر اغسطس على مكاسبه من بداية العام حيث بلغ الفارق 86 دولار و هذا فارق يعد قوة كبيرة للمعدن الاصفر و تثبيتا له كمعدن ثمين و ملاذ امن على الرغم من تحسن الوضع الاقتصادى و نجاح الفيدرالي الامريكي في المحافظة على البيانات الايجابية لاسواق العمل و النائج القومي و ارقام المستهلكين و مبيعات المنازل بالاضافة الى اتجاه معظم السيولة الى بورصات الاسهم و عدم الحاجة الى التحوط بالمعدن الاصفر و على الرغم من هذا تمسك الكثير من المستثمرين بالذهب و لم تظهر عمليات جنى الارباح رغم استقرار الاسعار دون 1290 دولار و نتوقع ان يصعد الذهب كعادته في شهر سبتمبر الى مستويات جديدة و يدعم هذا الاتجاه قوة الطلب الفعلي على الذهب التي بدات من نهاية الاسبوع الماضي و دخول اسواق شرق اسيا مرة اخرى في دعم الطلب باسواق المشغولات الذهبية

نتائج بيانات سوق العمل عن شهر اغسطس سوف تحدد بشكل كبير ملامح اتجاهات الذهب حتى نهاية العام و لهذا نتطلع الانظار الى الفيدرالي الامريكي الاسبوع القادم لرصد قراراته المصاحبه لصدرور بيانات سوق العمل و المتوقع ان نرى تلميحات ذكية حول موعد تحريك اسعار الفائدة و بالمثل تنتظر الاسواق الاسبوع القادم قرارات ماريو دراجي و المركزي الاوربي حول تدعيم اليورو و المنطقة الاوربية و لهذا ننصح بتوخي الحيطة و الحذر في مضاربات الاسبوع القادم و ترقب هذه البيانات بدقة

الفضة ظهرت اقوى في تداولاتها من الاسابيع الماضية و صعدت بالقرب من 19.80 دولار و انهت اسبوعها على صعود عند مستوى 19.44 دولار و يمكن ان تتجاوز الفضة مستوى 21 دولار في شهر سبتمبر اذا استقرت الاسبوع القادم فوق 20 دولار و لازالت الفضة تمثل الهان الاكبر لجني الارباح لان المستويات الحالية و ان كانت افضل من الاسابيع الماضية الا انها لازالت تمثل قاع الاسعار مقارنة باسعار الفترات السابقة و يدعم صعود الفضة في الفترة القادمة ارتفاع الطلب الصناعي على المعدن الابيض من السوق الصناعي و خصوصا اسواق الولايات المتحدة الامريكية

باقي المعادن الثمينة اختلفت في تداولاتها حيثظهر البلاتنيوم مستقرا مثل الذهب و الفضة و اسعاره اقفاله لم تبتعد كثيرا عن اسعار افتتاحه بالقرب من مستوى 1424 دولار للاونصة بينما غرد البلاديوم خارج السرب بتحقيق مكاسب بلغت 22 دولار و اقفل عند 907 دولار في ظل مستويات قياسيه لم نشهدها منذ فترة طويلة للبلاديوم.